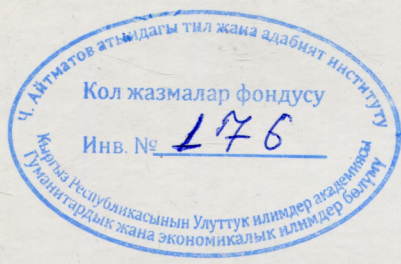


369

79



369

79

369 - 79 Сочинение на арабском языке. Дефектный.

Отдельные листы

из сочинений "Китаб ал-арийат".

Печатный.

ولا يبيع شخص مشار اليه على انه

أمة وهو عبد وبالعكس واختلف انه فاسد او باطل كما في الكرمانى وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على انها نعمة فاذا هي ضأن فالبيع حلال كما اذا اشترى فضا على انه يترك احد جانبا هو اصغر الان للمشتري المشترى بالعمارة والاصل ان الاشارة والتسمية اذا اجتمعا في عقد فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغيره والبيع باطل لان البيع معلوم بان الانسان في بني آدم جنس استعماله ادم واذا كان من خلاف ما يختلف فالعبرة للمشار اليه والاشارة بذلك جائز والى ان العبرة بالمسمى وان المشار اليه من جنس المسمى واما اذا علمتا به فانه من جنس المسمى اليه فلو قال بعثت منك ضمن اشار الى عبد قائم بينهما على العبد في المحيط (ج)

والعقد بعد سقوطه وشخص على انه أمة وهو عبد وشراؤها ما
باع باطل ما باع قبل نقد ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}
لم يبعه ثمنه الاوّل فيما باع وزيمت على ان يوزن بظرفه
ويطرح للظرف كذا او طرا بخلاف شرط طرح وزن الظرف والبيع
بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لأحدهما أو لم يبيع واستعته والى
اجل جهل وصح ان اسقط قبل الاول وان قبض المشتري
المبيع يباعا فاسدا برضاء باذنه صريحا او دلالة كتقبضه في
مجلس عقده وكل من عوضه مال ملكه وازمه مثله حقيقة او معنى
فان كان الفساد بشرط زائد فلون له الشرط فسحّه والافلكل
دنهما فان خرج عن ملك المشتري او بنى فيه فلا فسح وطاب
للبائع ربح ثمنه بعد التقابض لا للمشتري ربح مبيعه فيتصدق به
وكره التجش والسوم على سوم غيره اذ ارضيا بشن وتلقى الجلب
المضر بأهل البلد وبيع الماضر للبادى زمان القحط والبيع

٢ قبل نقد ثمنه الاوّل
بدخل في
فاذا عاد اليه البيوع
خرج بها من ملكه وصار بعقود
نصاها ببعض بقى له عليه فضلا بلا
عوض فكان ذلك ربح مال مضمن
وهو حرام بالنص بخلاف ما اذا اشتراه
باكثر من الثمن الاوّل لان الربح حصل
فيه للمشتري بعد ما دخل المبيع في
ضمانه (ايضاح الاصلاح)
٣ فيما باع متعلقا بلا يجوز فيصح
فيما لم يبعه (ج)

الأقالة وهي لغة الفسخ والأزالة المشتقة من القيل لا من القول وقيل منه والهمزة للسلب كأنها إزالة للقول السابق وهو مردود بوجه ذكرت في الكافي (أخى چلبی)

مطلب التولية

١ التولية ان يجعل المشتري بجعل المشتري منه واليا بما اشتراه (أخى چلبی)

٢ ان الثمن الأول اذا لم يعترف قدره فلا الرجعة فلا يجوز بذلك ممن يملكه او به معلوم فح يجوز لانتفاء (صاح الاصلاح)

مطلب الربا

١ بكسر والتصر اسم من الربو السكون كما قال ابن الأثير سئلنا قبل في النسبة ربوي الواد كما في التولية وفي الكافي بالواو وهذا اقبح من كتاب الصلاة لأنها في الطرفين متعرضة للوقف واقبح منه انهم زادوا بعدها الفاشبها بواو الجمع وخط القران لا يقاس عليه فالأول اوجه وهو لغة الفضل وشرعا مشترك بين معان الأول كل بيع فاسد والثاني كل عقد فيه فضل والقض فيه مفيد للمك كما في شهادات النهاية والثالث ربا الساء والرابع ربا النقد والى الاخيرين (إشار بقوله فضل ج)

وقت النداء وتفريق صغير من خي رعم محرم منه لا بيع

٢ من يزيد فصل المقالة فسخ في حق المتعاقبين

فتبطل بعد ولادة المبيعة بيع في حق الثالث فيجب بها الشفعة

٣ وصحت بمثل الثمن الأول وان شرط غير جنسه او الاكثر

منه وكذا الأقل الا اذا تعيب ولم يمنعهما هلاك الثمن بل هلاك

المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره فصل التولية ان

٤ بشرط في البيع انه مباشر والمرابحة به مع فضل وشرطها

٥ شراؤه بمثلي وله ضم اجر القصار والحمل ونحوهما ويقول قائم

على بكذا فان ظهر خيانتة في مرابحة اخذه بثمنه او رده

٦ وفي التولية حط وعند ابي يوسف حط فيهما وعند محمد رحمه الله

٧ خير فيهما فصل الربا فضل خال عن عوض شرط لاحد

٨ المتعاقدين في المعاوضة وعلته القدر اى الكيل او الوزن

٩ مع الجنس والبر والشعير والتمر والماع كيلى والذهب والفضة